

رأى الأهرام

العدالة والحقوق

من الموضوعات الهامة التي ركز عليها الرئيس أنور السادات في لقائه أمس برؤساء الهيئات القضائية في مصر ضرورة رفع المعاناة وإزالة كافة التعقيدات وصور البطء في إجراءات التقاضي. وليس من شك في أن تاريخ القضاء المصري يحمل في صفحاته سطوراً مضيئة بالفخر والإعزاز للعدالة المصرية، وللذين تحملوا مشقة الجلوس فوق كرسي إصدار الأحكام .

لكن القضية بالنسبة للجماهير أن العدل البطيء نوع من الظلم لا يجوز السكوت عليه . فالذي يحمل قضية ويذهب إلى القضاء في انتظار حصوله على حقه يخسر كثيراً عندما تطول إجراءات البت في دعواه وإلى درجة أن هذا الوقت الطويل في حسم الدعاوى أصبح بدوره سبباً من أسباب كثرة الدعاوى اعتقاداً من هاضمي الحقوق أنهم قد يستفيدون بالحقوق التي استولوا عليها فترة طويلة . ولو أن كل صاحب حق وكل هاضم حق يعرف أن الدعوى المرفوعة سوف يتم البت فيها في أجل قصير محدد لانتميم احد الدواعي المؤثرة في الاستيلاء على الحقوق .

ليس هناك من ينكر الجهد الذي يبذله قضاتنا ، بل والمعاناة التي يعيشونها في دور المحاكم . ولكن مسئولية القائمين على جهاز العدل هو ضرورة أن يسمح للعدل بأن يأخذ مجراه في أسرع وقت ، وألا تصبح القاعدة هي أن يخسر صاحب الحق دعواه لأن الوقت ضده بينما خصمه المسئول على حقه يكسب ذلك الحق لأن الوقت معه .

العدالة كلما نقر بها ونعترف بها ، ولكن الأكثر عدلاً أن تصدر أحكام تلك العدالة في سرعة .